

الرؤية الأبعد اجتماعياً في ظاهرة الإرهاب..!

د. علي بن حمد الخشيبان

خلال السنوات الماضية ثبت فعلياً قدرة الأمن في المملكة العربية السعودية على تحقيق الانتصارات على الإرهابيين سواء بإشراك مخططاتهم أو بالقبض على المجموعات والخلايا التي كانت تخطط للتدمير في هذا الوطن



آخرها ما تم الإعلان عنه خلال الأسبوع الماضي من القبض على مجموعة من القيادات والمفكرين للفكر التكفيري.

هذه المجموعة ضمت الكثير من العناصر التي تشكل بالتأكد الدعم الهندسي والتقني للقاعدة حيث ضمت مجموعة من حملة الشهادات العليا والمتخصصين والخبراء في المجالات التقنية ذات العلاقة بصناعة المتفجرات وتنفيذ عمليات التفجير عن بعد وتزوير الوثائق.

هذا الإعلان لوزارة الداخلية كما أراه يعتبر مؤشراً فعلياً لفرضيتين أساسيتين حول القاعدة في المملكة ونشاطاتها، الفرضية الأولى تقول إن أجهزة الأمن استطاعت خلال السنوات الماضية في جهودها الأمنية من الانتهاء والقضاء على نصف الأفعى الإرهابية الممتلئة في القاعدة وهي الآن وبعد الإعلان عن هذه المجموعة أصبحت قريبة من رأس الأفعى.

حيث إن الرموز التي تم القبض عليها تعطي مؤشراً بقرب أجهزة الأمن من وضع يدها على رأس الأفعى الإرهابية ومن ثم القضاء عليها بإذن الله.

الفرضية الثانية تقول إن القاعدة لم يعد أمامها الكثير من الفرص لتجنيد الشباب وصغار السن فُلجأت إلى قيادات ومنظرين

من المؤكد أن خبرات رجال الأمن في الملئكة العربية السعودية أصبحت قادرة على تحقيق انتصارات أمنية رائعة في طريق نجاحها لمحاربة ظاهرة الإرهاب وتحقيق ضربات استباقية لكل محاولات التجنيد أو التخريب أو التجنيد أو الاستغلال من أجل القيام بأعمال إرهابية. الأمن السعودي بقيادة سمو وزير الداخلية أصبح مثلاً حقيقياً يحتذى في تحقيق الانتصارات على فئات الإرهابيين وإفشال مخططاتهم ففيه من الخبرات والكوادر التي تعرضت على تحقيق النجاح تلو الآخر في سبيل حفظ أمن واستقرار هذا الوطن. ومن هنا كانت ثقة خادم الحرمين الشريفين بهذا الجهاز وقيادته عندما وعد حفظته الله بأن المملكة سوف تقضي على كل من تسول له نفسه العبث في أمن هذه البلاد أو المساس بعقدراتها.

خلال السنوات الماضية ثبت فعلياً قدرة الأمن في المملكة العربية السعودية على تحقيق الانتصارات على الإرهابيين سواء بإفشال مخططاتهم أو بالقبض على المجموعات والخلايا التي كانت تخطط للتدمير في هذا الوطن.

لقد استطاعت أجهزة الأمن وبدءاً من العام ٢٠٠٣م، أن تحقق الكثير من النجاحات الأمنية لمحاربة الإرهاب وكان

لتنفيذ المخططات على أمل أن تنجح ولو بعملية واحدة بعدما فشل الإرهاب في تنفيذ أي عملية إرهابية خلال السنوات الماضية. في الحقيقة انه ومن خلال علا الغرضيتين فإن ظهور هذه المجموعة بهذا القدر من التأهيل العلمي والتقني يشير إلى قرب انهيار الأمن من تحقيق انتصارها المؤكد بالقضاء على القاعدة ورموزها وهذا يمكن أن يكون قريبا وخلال فترة وجيزة فظاهرة الإرهاب كما يبدو تسير نحو الانحسار وخاصة أن المجتمع بجميع فئاته العاقلة أدركت أن الخطر كبير والذي يمكن أن يحصل للمجتمع باستمرار الظاهرة الإرهابية. مع كل هذه الانتصارات التي حققها الأمن برجاله الأبطال وقيادته الفذة لا بد وأن يتوقف لإجابة على سؤال يتشكل الرؤية الأبعد اجتماعيا في ظاهرة الإرهاب.

هذا السؤال يقول: كيف يمكن للمجتمع وثقافته تحقيق نفس القدر من الانتصار الفكري على الإرهاب...؟ كظاهرة وأيديولوجيا وكأفراء يقدمون الدعم المعنوي أو الحسي وتشجيع ممارسة الإرهاب بالتجنيد أو الدعم أو التعزير.

بال شك أن النجاح الأمني في محاربة الإرهاب بحاجة إلى نجاح اجتماعي يوازيه في القوة والنقل والثقافة وإلا تحولت العملية إلى مشكلة أكبر حيث إن التعامل مع الفكر التكفيري والإرهابي والتزمت والتطرف لن يتوقف ما دام هناك منابع تقدم التسهيلات لتطور الفكر المنحرف.

السبب في ضرورة وجود هذا التوازير في النجاح بين الأمني والاجتماعي الثقافي هو ضمان أن ما تحقق في الجانب الأمني من نجاح لا يوازيه إخفاق في معالجة الظاهرة اجتماعيا وثقافيا.

المجتمع إذا ما استمر في ترده في تعريف الظاهرة وحسم موقفه من القضايا غير الواضحة في ظاهرة الإرهاب فإنه قد يصبح مصدر إنتاج للظاهرة الإرهابية دون أن يدرك، حيث دائما تنشأ الأيديولوجيا والأفكار في الثقافات الاجتماعية غير القادرة على حسم علاقاتها في الفكر التكفيري إلا من خلال أدلة وبراهين ليست مقنعة بشكل كبير للمجتمع أو ثقافته.

ما يلفتنا كثيرا في عالمنا الإسلامي ومجتمعاته، وخاصة تجربة العالم الإسلامي مع القاعدة وقبيلها الإخوان المسلمين في كثير من الدول الإسلامية ومن ثم المجموعات الفكرية التي ولدت في خضم التحولات في الفكر، قلقتنا بزيادة من خلال سؤال استراتيجي يقول كيف لم تحد الأسباب الأمنية في عالمنا الإسلامي خلال عقود ماضت من نمو ظواهر التطرف...؟

هذا السؤال كبير جدا وقد يحتاج إلى كثير من الدراسات لتفسيره ولكن دعونا ننظر للجانب الأكثر بساطة في هذه القضية: هناك قاعدة اجتماعية تقول إن هناك علاقة

طردية دائمة بين انخفاض الجريمة أو ارتفاعها ومستوى الدخل فكلما قل الدخل في مجتمع من المجتمعات كلما كان ذلك المجتمع يسجل أكبر نسبة من الجريمة. هذا المثال يقرب لنا الفهم بين معدلات العمل الإرهابي الفكري ذي الاتجاه المولد وبين أسباب القضاء عليه، في عالمنا الإسلامي وخلال السنوات الماضية ظلت المعالجة الأمنية وحيدة في الميدان دون المعالجة الاجتماعية والثقافية لظواهر التطرف.

كثير من المجتمعات لجأت إلى فرضية عكسية في المعالجة الاجتماعية لظاهرة التشدد والتطرف الفكري فبُنحت الثقافة مزيدا من المساحات ذات العلاقة بالممارسات الدينية الفرعية التي لم تكن مقننة بل إن كثيرا منها غامض وغير واضح.

هذه المساحة والافتتاح هو الذي سمح للفكر المتطرف بأن ينشأ تحت قبة دينية وفرت الحماية غير المحسوبة فخرج المتطرفون في مؤسسات حكومية ومؤسسات تعليمية ومساجد وجامعات دع العالم، إن هذه المؤسسات هي من يحارب هذه الظواهر فعليا.

هنا كانت الأزمة أكبر واستطاع الفكر المتطرف أن يخفي ويجد من يدافع عنه بكل سذاجة لقد أصبحنا نرى مخرج تلك العناصر المتطرفة ومن أين تأتي ولكننا لم نستطع أن نقول إنها خرجت من ذاك المخرج أو غيره خوفا من أن يتهمنا المجتمع بأننا نحارب المجتمع ودينه أو نحارب المؤسسات التعليمية أو الجماعات أو الجمعيات. هذا التصور كما اعتقد هو الذي سوف يساهم في وجود صورة ضبابية دائمة بين ما هو ديني وما هو غير ديني، فالتقنين في ممارسة الثقافة الدينية وتحديد منهجيات محكمة في العمل التعليمي والتنوع في والنشاطات والجمعيات هو أحد الحلول الجذرية السريعة.

إنني استطعت أن أقول إن هناك إمكانية كبيرة لوجود علاقة طردية دائمة بين الثقافة والفكر السائد فيها: فكلما كانت الثقافة الدينية مساحات مفتوحة غير معروفة الحدود (من حيث التوجيه أو جمع المال أو تحريك المجتمع أو تبني الأراء) كلما كانت فرصة الانحراف عن الأهداف السامية أكبر في تلك الثقافة الدينية.

إنني على يقين أن محاربة الفكر الضال امنيا هي الخط الأساسي ولكنني أيضا على يقين أكبر أن الثقافة المجتمعية بحاجة لتحقيق الانتصارات على شكل استراتيجيات ومناقشات صريحة واضحة تضع الحدود وتحافظ علينا، فتعتمد الوسيلة دون تقنين حدودها ليس حلا لخلق توازن بين جهودنا الأمنية ونجاحاتنا وبين ثقافة المجتمع.

